

## النحو العربي عند الفاسي الفهري

## مقاربة توليدية تحويلية

The Arabic grammar throught Al-Fassi Al-Fihry generative transformational approach

الدكتور عبد السلام شقروش

جامعة باجي مختار – عنابة (الجزائر)

البريد الإلكتروني: [dr.chegrouche@gmail.com](mailto:dr.chegrouche@gmail.com)

تاريخ النشر: 2020/03/27

تاريخ القبول: 2020/03/08

تاريخ الإرسال: 2020/02/22

ملخص:

تبنى المواضيع البحثية وتتحدد وفق المقاربات المنهجية المعتمدة، فتختلف باختلافها؛ فالظواهر التي تعد موضوعا لنظرية ما، قد يشكل بعضها مع ظواهر أخرى موضوعا لنظرية أخرى، وانطلاقا من هذه الرؤية تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة الجدلية بين الموضوع والمقاربة، بعرض مراجعات الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري لبعض أبواب النحو العربي، وفق النظرية التوليدية التحويلية. وقد خلصت الدراسة إلى أن المقاربات البحثية هي المشكلة لمواضيعها؛ إذ ليس هناك تحديد قبلي للمواضيع، وهذا ما يدعو إلى التخلص من الدوغمائية، وتقبل تعدد القراءات، وتعدد الصياغات للمشكلات البحثية. الكلمات المفتاحية: قراءة؛ مقاربة؛ موضوع؛ النحو العربي؛ النحو التوليدي التحويلي، النظرية.

**ABSTRACT :**

*The research topics are determined according to the different methodological approaches, so they differ as well as their difference, because some phenomena, that are the subject of a theory can be with others another subject for another theory.*

*Based on this vision, this study aims to reveal the dialectical relation ship between subject and approach by presenting the reviews of Dr Abdul Qadir Al-Fassi Al-Fihry for Arabic grammar, according to the transformational generative theory.*

*The study concluded that the research approach created their subjects because there is no previons-determination of subjects, that what we call us to eliminate dogmatism, accepting multi-reading and multiple forms of problimatics.*

**Keywords:** reading; approach; subject; Arabic grammar; generative transformative grammar.

**1. مقدمة:**

لقد مثلت النظرية التوليدية التحويلية ثورة في اللسانيات الحديثة، فقد استطاعت أن تقدم تصورا جديدا للغة، كما قدمت إجراءات تحليلية خالفت فيها التقاليد البنوية التي تعتمد التصنيف TAXONOMIE<sup>(1)</sup> في استخراج قوانين اللغة؛ هذا التصنيف الذي يراعي التسلسل الخطي للغة؛ بل اعتمدت التوليدية البناء الشجري للغة الذي يكشف عن جملة تعالقات العناصر اللغوية بعضها ببعض. وقد اعتمد التوليديون العرب هذه المقاربة، وطبقوا إجراءاتها التحليلية على اللغة العربية فاستطاعوا أن يقدموا قراءات جديدة عاملين على إعادة توصيف اللغة العربية مراجعين بذلك بعضا من أبواب النحو العربي. ومن بين هؤلاء اللسانيين نخص بالذكر عبد القادر الفاسي الفهري الذي تبنى النظرية التوليدية التحويلية في كل أعماله اللسانية، فاشتغل عليها تنظيرا وتطبيقا، كما تعرض لبعض أبواب النحو في النظرية النحوية التراثية بمراجعة أسس التصنيف والتبويب؛ على اعتبار أن الظواهر تتحدد بمنهج المقاربة؛ إذ كلما تغير المنهج كلما أتيحت فرصة جديدة لمراقبة الموضوع وإعادة تحديد معالمه وملاحظه.

وننبه منذ البداية إلى أن الفاسي الفهري لم يعتمد منهج المقارنة بين النحو العربي والنحو التوليدي، وذلك باعتقاده بعدم الجدوى من قراءة التراث العربي بالنظريات اللسانية الحديثة؛ فلقد انتقد الدارسين العرب الذين يخلطون بين وصف اللغة وقراءة التراث العربي على ضوء النظريات اللسانية الحديثة؛ فهذا الجهد بحسبه لا يمكن إدراجه في البحث اللساني لأنه لا يبحث في اللغة غي حد ذاتها، ولا يحاول الكشف عن بنيتها؛ بل يهتم أصحاب هذا التيار كما تذهب ألفة يوسف "في الوجه الأول بمصدر المعرفة في بعده الحضاري، واهتموا في الوجه الثاني بالخصومة الحضارية على حين لم يهتموا في وجهي التعامل بالمعرفة اللسانية بغرض تطويرها، أو الإضافة إليها، وهذا ما غيب العطاء المعرفي"<sup>(2)</sup> فقد كان تعرض الفاسي الفهري إلى بعض أبواب النحو من باب إعادة توصيف اللغة العربية بغرض الكشف عن البنى التي تحكم عناصرها لإتاحة الفرصة لرؤيتها من خلال مقارنة جديدة.

ومن بين هذه الأبواب التي راجعها نتناول:

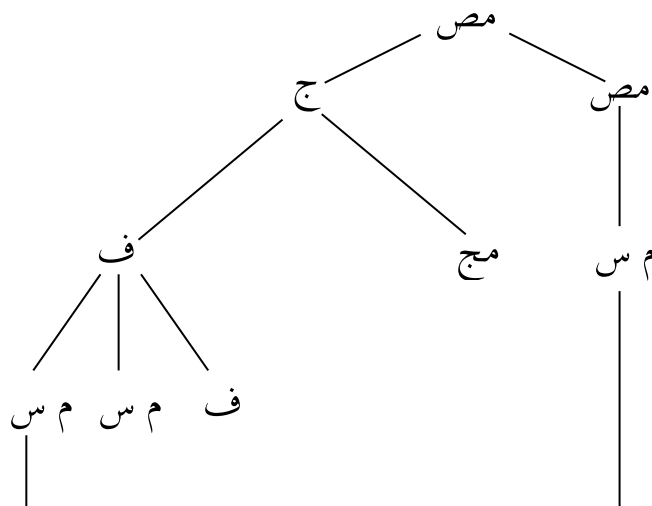
- التقديم والتأخير.
- الاشتغال.
- عمل النواسخ.
- المفاهيم الفضفاضة.
- التعليق.

أ/ التقديم والتأخير:

يذهب الفاسي إلى أن البلاغيين القدامى عندما درسوا التقديم والتأخير، لم يفرقوا بين نوعين منه؛ على اعتبار اختلافهما بنويا، بل أدرجوا التحويلات كلها في إطار واحد، بينما يفرق التوليديون بين نوعين من التقديم هما "التبئير" و"الخفق".

فالاختلاف التركيبي «بين التبئير والخفق» يلازمه اختلاف في البنية المنطقية لكل من التركيبين<sup>(3)</sup>.

فالتبئير هو تصدير مركب من مركبات الجملة، وهذا التصدير يمثل شجريا خارج إطار الجملة؛ أي في إسقاط الوحدة الوظيفية مصدر (مص)<sup>(4)</sup> مثل:

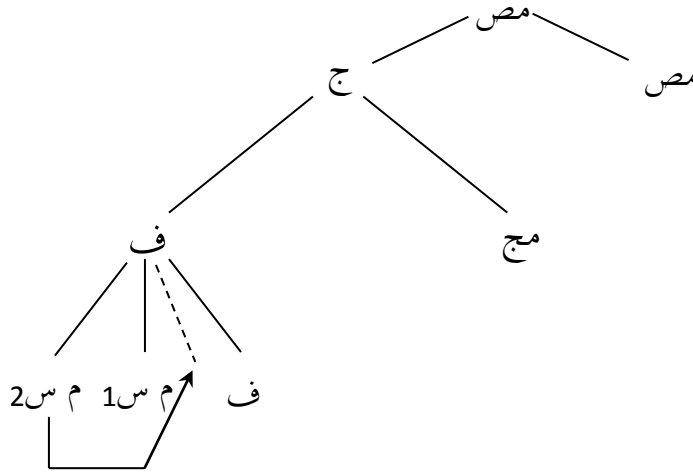


## المشجر رقم (1)

«وعليه فإن الفاسي حين يجعل الأركان المبارة المتقدمة خارج الجمل، فإنه يحافظ على رتبة الجملة العربيّة التي ينادي بها»<sup>(5)</sup>. يذهب عطاء محمّد موسى إلى أن التبئير عند الفاسي ليس مجرد تحويل إلى الصدارة، بل إخراج العنصر المبأر عن إطار الجملة حتّى تظلّ الجملة محافظة على ترتيبها.

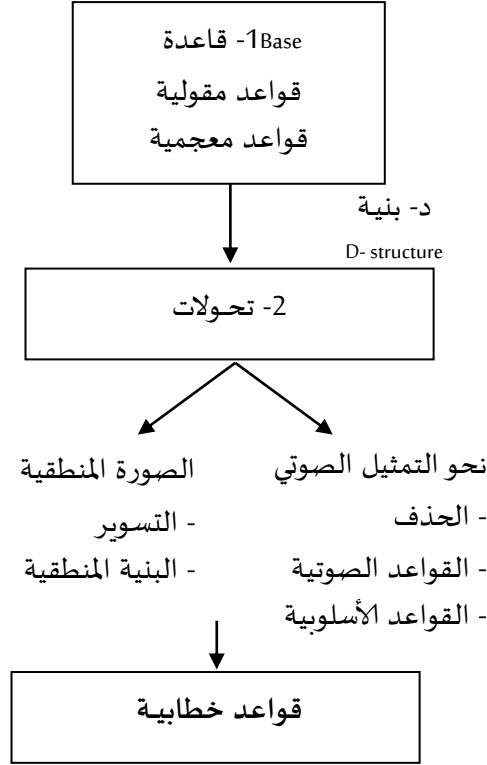
بينما الخفق هو انتقال مقولة من مكانها إلى مكان آخر داخل الجملة مثل: ضرب الولد زيدا

ضرب ← زيدًا الولد



## المشجر رقم (2)

«وميدان هذا النمط من النقل إسقاط واحد لا يمكن أن يعبر حدوده إلى غيره»<sup>(6)</sup>، فقاعدة الخفق لا تؤثر تأثيراً ذا بال في البنية المنطقية للجملة، ولذلك يعدها الفاسي قاعدة أسلوبية، وليست قاعدة تحويلية<sup>(7)</sup>، ومنه يمكن تبني الصورة العامة التالية للنحو حيث قواعد الخفق (أو القواعد الأسلوبية) موجودة في المكون الصوتي لا في المكون التركيبي.



### المشجر رقم (3)

2 ولذلك يذهب الفاسي إلى أن «تسوية البلاغيين العرب لبنى التقديم المختلفة غير صالحة»<sup>(8)</sup> باعتبار أن هذه الحركة تقع في مكانين هما:

1- داخل بنية الجملة بمعنى لا تتجاوز الإسقاط الواحد، ومن ثم لا تخرق قيود الانتقال؛ لذلك اعتبرها الفاسي قاعدة تحويلية أسلوبية تتم في إطار البنية السطحية، واصطلح عليها بـ "الخفق"؛ بمعنى اهتزاز داخلي في أركان الجملة.

2- خارج بنية الجملة؛ أي يتقدم العنصر المحول كل عناصر الجملة، فيتجاوز بذلك مجال الإسقاط الواحد، واصطلح عليه بـ "التبئير" بمعنى يجعل العنصر بؤرة متصدرا.

## ب/ الاشتغال:

يذهب النحاة القدامى إلى أن الفعل قد يعرض له ما يمنعه من العمل في معموله، وذلك باشتغاله بالضمير، ففي قولنا:

زيدا ضربته

يعمل (ضرب) في الضمير المتصل (ه)، ويشغل بذلك عن العمل في المفعول (زيد)، ويقدر له النحاة عاملا افتراضيا حتى لا يظل منصوبا من غير ناصب، ولكنه في حالة التأخير يظل يعمل في زيد مثل: ضربته زيدا.

ويقدر "زيد" بحسب النحو العربي بدلا، وذلك بعمل الفعل الظاهر لا المقدر.

ويذهب الفاسي إلى أن الذي حملهم على إعماله في التأخير هو صعوبة تقدير فعل محذوف بعد الفعل الظاهر في الحالة الثانية<sup>(9)</sup>.

كما يذهب النحاة القدامى إلى أن الاشتغال لا يكون في حالة النصب إلا في التقديم، كما سبق في المثال الفارط، أما في حالة الرفع فيكون الاشتغال في التقديم والتأخير. وقد خالف الفاسي النحاة القدامى في هذه المسألة؛ إذ اعتبر اللغة العربية تقبل التفكيك إلى اليمين، كما تقبله إلى اليسار رفعاً ونصباً، وهو بذلك لا يخرج "زيدا" في: ضربته زيدا.

على البدلية بل «إن مثل هذه الجمل يجب أن تخرج على الاشتغال إلى اليسار (أي التبئير في منظوري)»<sup>(10)</sup>.

يذهب عطاء موسى إلى أن «تبني مفهوم التفكيك إلى اليسار بدلا من المبتدأ المؤخر هو استبدال مصطلح بأخر ليس إلا، إذ لم يبد أن التفكيك قائم على أمور جوهرية، مما يجعل مقولات النحاة في تأخير المبتدأ أدق»<sup>(11)</sup>.

والمسألة ليس مجرد استبدال مصطلح بآخر، بل هي مفاهيم مختلفة؛ إذ المبتدأ عند الفاسي هو فاعل بحسب الافتراض الرباطي، وتأخيره معناه تقديم المفعول به، وبالتالي تصير عملية التقديم "خفقا" وهذا التقديم مغاير للخفق كما سبق، بل هو "تبئير"؛ أي تقديم وتأخير خارج بنية الجملة.

## ج/ عمل النواسخ:

ولم يختلف الفاسي مع القدماء في تفسير الظاهرة فقط، بل ذهب أبعد من ذلك إذ حكم بصحة جمل اعتبرت عند القدماء لاحنة مثل:

زيدا أريد أن أضرب

اعتبر القدماء هذه الجملة لاحنة؛ لأنّ الناسخ لا يعمل ما بعده فيما قبله غير أن الفاسي يعتبرها غير لاحنة وذلك وفقا لمقولة التبئير «وقد بينت أن هذا القيد غير قائم في التبئير والاستفهام إذ نجد جملا مثل: من تريد أن تضرب؟

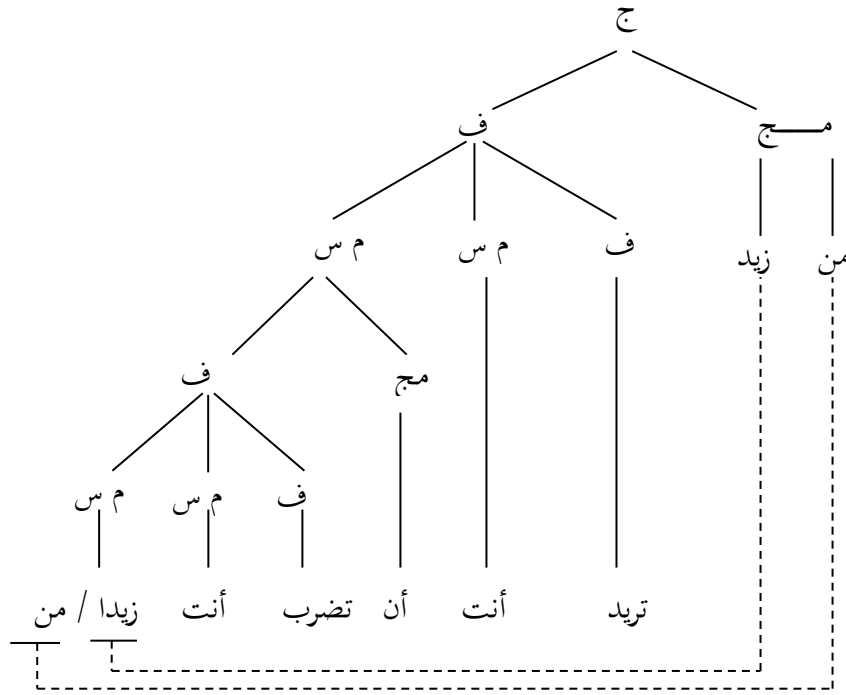
زيدا أريد أن أضرب

وإذا كان الأمر كذلك في التقديم، فليس هناك ما يمنع من تعميمه إلى الاشتغال وبذلك نشكك في لحن جمل مثل: زيدا أردت أن أضرب»<sup>(12)</sup>.

فمن خلال تقدم حرف الاستفهام "من" والذي حقه الصدارة، استطاع الفاسي أن يسحب صحة جملة الاستفهام:

مَنْ تريد أن تضرب؟

على الجملة الخبرية (جواب الاستفهام) وبالتالي تحافظ الكلمة "زيد" في الجملة المحولة على حركتها الإعرابية ومن ثمة تحافظ على وظيفتها كما هو مبين في المشجّر التالي:



الشكل 1. عنوان الشكل (نموذج عن الشكل 1)

هـ/ المفاهيم الفضفاضة:

انتقد الفاسي استعمال النحاة القدامى لبعض المفاهيم للدلالة على الوظائف النحوية، على اعتبار أن هذه المفاهيم تتسع كثيراً؛ أي تتخذ الطابع العمومي من ذلك مفهوم "الخبر" والذي قد يجيء فضلة جمالية لها فاعل مراقب وظيفياً، كما يمكن أن يكون فضلة يفرع لها الفعل كما في المفعول به، كما قد يكون غير ذلك، ويرى الفاسي أن مثل هذه المفاهيم لا تناسب وظائف مفردة، لذلك يقترح معاجلتها (في إطار الأنموذج التوليدي المعتمد)<sup>(\*)</sup> من خلال مفاهيم نحوية وظيفية، لا بواسطة العلائق البنوية للمكونات<sup>(13)</sup>. ولئن كان النحاة القدامى قد استعملوا مفاهيم وظيفية - وهذا يحسب لهم - إلا أن مفاهيمهم ظلت «جد عامة غير دقيقة، أو غامضة لا تسمح برصد التمايزات الواردة في مختلف التراكيب والخصائص المعرفية لكل نمط تركيبى»<sup>(14)</sup>.

غير أن جملة المفاهيم الغربية التي يجمعها مفهوم واحد لا تبرر تخطئة النحاة القدامى؛ وذلك لاختلاف اعتبارات تقسيم الظاهرة المدروسة، وهو ما جعل الفاسي يصف هذه المفاهيم بالتساع.

\*- النحو الوظيفي المعجمي لبرزنن.

## و/ باب التعليق:

يذهب نحاة العربية إلى أن أفعالا تعرض عليها عوارض فتمنعها من العمل لفظا، ولكنها تظلّ تعمل تقديرا، يقول السيوطي «... التعليق وهو ترك العمل في اللفظ، لا في التقدير لمانع»<sup>(15)</sup>، وقد حدد النحاة المعلقات بـ: "لام" الابتداء والاستفهام، والنفي مثل: علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا.

فالفعل "علم" لا يعمل في "زيد" ولا في "قائم"، بينما يعمل في المعطوف حيث نصب "بكرا" و"قائما". ويذهب السيوطي إلى أن «وجه المنع في الجميع لأنّها الصدارة فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها»<sup>(16)</sup>. ويرى الفاسي أن التعليق من المصطلحات الواسعة؛ لأنه مرتبط بعدة تصورات للتفريع المقولي، لذلك يبدي عدة ملاحظات على تحليل القدماء لهذه الظاهرة أهمها: «أن الظواهر المذكورة في باب التعليق لا يوجد بينها شيء لا تركيبا ولا دلاليا»<sup>(17)</sup>. فليس هناك رابط بين: لام الابتداء، والاستفهام، والنفي.

ويذهب الفاسي إلى أن القدامى أقحموا الاستفهام على باب التعليق إقحاما حتىّ تحل به إشكالية التنازع في العمل، «إقحامهم للاستفهام في هذا الباب ... لم يكن بريئا، بل جاء نتيجة عدم تمييزهم بين الإعراب (case) والتفريع المقولي (subcategorization)»<sup>(18)</sup>.

فقد اعتبروا الجملة الاستفهامية مفعولا، وتأخذ علامة، ووجدوا أن الفعل يعمل في اسم الاستفهام وهذا لا يصح؛ لأنّ العامل في اسم الاستفهام هو فعل جملة الاستفهام لا الفعل (المعلق)؛ لذلك حكموا بإبطال عمل الفعل الأوّل بحجة التعليق مثل: علمت ماذا أكل زيد.

فـ "ماذا" معمول للفعل "أكل" غير أن "علم" قد تعمل فيه، ولحل هذا الإشكال علق عمله<sup>(19)</sup>. ويخلص الفاسي إلى أن مفهوم التعليق مرتبط بعدة تصورات للتفريع المقولي، وللوظائف، وللعلاقات بين الوظائف، والعلاقات الإعرابية؛ لذلك يرجح أنّها غير صحيحة<sup>(20)</sup>، ويقترح حلا بديلا وذلك بطرح تصور جديد عن نظرية إعرابية «تقول بالمحلية الصرفية (STRICT locality)»<sup>(21)</sup> ومنه يفرق في الإعراب بين مكونات الجملة الواحدة باعتبار الدلالة ففي قولنا:

أعرفت أيهم جاء؟

فإن حملت "أي" على الوصلية تحمل علامة النصب؛ وذلك لأنها مركب اسمي ينتسب إلى النواة الوظيفية للفعل فيعمل فيها.

وأما إن حملت على الاستفهام فإنها تحمل علامة الرفع؛ أي لا يتسرب إليها إعراب فعل الجملة الرئيسية وهو "عرف" على اعتبار أن الاستفهام جملة مستقلة رأسها هو الفعل "جاء".

ويرى عطاء موسى أنّه ليس هناك فرق كبير بين تعليق العمل الذي ذهب إليه القدماء، والقول بالمحلية الصرفية الذي أتى به الفاسي<sup>(22)</sup>.

وأعتقد أن هذه المساواة بين التفكيرين التراثي والتوليدي عند عطاء موسى مردها النتيجة المحصل عليها وهي توقف عمل الفعل، غير أن الأمر يتجاوز ظاهر اللّغة إلى التفسير، وهذا ما يجعل التعليق يختلف عن المحلية الصرفية.

فالتعليق هو امتناع الفعل عن العمل في مجال عمله وذلك لوجود عوارض<sup>(\*)</sup>. أما المحلية الصرفة فتمنع الفعل عن العمل؛ لأنه ليس في مجال عمله، فما يظهر أنه معمول له ما هو إلا تجاور في البنية السطحية، أمّا في البنية العميقة فهناك توزيع آخر للعناصر اللغوية، وبالتالي فالفعل لم يمتنع عن العمل فيما يجب أن يعمل فيه كما فسر ذلك (التعليق)، بل لم يعمل الفعل لأنه لم يرد في مجال العمل.

---

\* - لام الابتداء أو لام الاستفهام أو النفي.



## خاتمة

إن محاولة الفاسي الفهري وفق المقاربة التوليدية التحويلية ليست تخطئة للنظرية النحوية العربية، بل هي رصد جديد للظواهر النحوية؛ لأن مراجعة النظريات لا تتم بمقارنتها بنظريات جديدة، بل تتم بنقد للأسس النظرية، وهذا ما لم يرقم به الفاسي الفهري

إذ يمكن أن نعد محاولته إعادة للنظر في قضايا نحوية تراثية استطاع من خلالها أن يعيد ترتيب عناصر لغوية ومن ثم "الربط بين قضايا نحوية وردت متفرقة في النحو العربي القديم كالجمع بين الاشتغال والابتداء والتقديم والتأخير... الربط بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية"<sup>(23)</sup> وكل ذلك باعتبار المقاربة الجديدة التي ترصد ظواهر لم ترصدها مقارنة أخرى.

## الهوامش:

1. نعوم تشومسكي: اللغة والعقل ترجمة: إبراهيم مشروح ومصطفى خلال، الملتقى، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2018، ص13.
2. ألفة يوسف: المساجلة بين فقه اللُّغة واللِّسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين، دار سحر للنشر، ط1، تونس، 1997، ص126.
3. عبد القادر الفاسي الفهري: اللِّسانِيَّات واللُّغة العربية، دار توبقال للنشر، ط1، الدار البيضاء، 1985، ص 124.
4. نشير هنا إلى أن النظرية التوليدية التحويلية في طور المبادئ والوسائط اعتمدت بنية شجرية جديدة سميت بـ س – شرطة التي تعتمد عناصر وظيفية أسسا في البنية العميقة كما هو ممثل في المشجراًعلاه.
5. عطاء محمّد موسى: مناهج الدّرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان الأردن، ص 266.
6. المرجع السابق: ص 267.
7. مصطفى غلفان: اللسانيات العربيّة الحديثة، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، د ت، ص 215.
8. عبد القادر الفاسي الفهري: اللِّسانِيَّات واللُّغة العربيّة، ص 124.
9. المرجع السَّابق: ص 146.
10. المرجع نفسه: ص 146.
11. عطاء محمد موسى: المرجع السَّابق، ص 271.
12. عبد القادر الفاسي الفهري: اللِّسانِيَّات واللُّغة العربيّة، ص 149.
- \* النُّحو الوظيفي المعجمي لبرزنن.
13. عبد القادر الفاسي الفهري: اللِّسانِيَّات واللُّغة العربيّة، ص 235-236.
14. المرجع نفسه: ص 236.
15. جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار البحوث العلمية، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، الكويت، 1975، ج2، ص 232-233.
16. المرجع السابق: ج2، ص 234.

17. عبد القادر الفاسي الفهري: المرجع نفسه: ص 238.
18. المرجع نفسه: ص 240.
19. يمكن أن يقاس التعليق عند نحاة العربية بالوسم الإعرابي الاستثنائي في النظرية التوليدية التحويلية من حيث ما يعرض للفعل من عوارض تجعله يسلك سلوكا مغايرا للأصل. انظر جيفري بوول: النظرية النحوية، ترجمة: مرتضى جواد باقر، المنظمة العربية للترجمة، ط1، لبنان، 2009، ص 207.
20. عبد القادر الفاسي الفهري: المرجع السابق، ص 240.
21. المرجع نفسه: ص 241.
22. عطاء محمد موسى: المرجع السابق، ص 272.
- \* لام الابتداء أو لام الاستفهام أو النفي.
23. مصطفى غلفان: اللسانيات العربية ص 225

## المراجع:

1. ألفة يوسف: المساجلة بين فقه اللُّغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين، دار سحر للنشر، ط1، تونس، 1997.
2. جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار البحوث العلمية، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، الكويت، 1975، ج2.
3. جيفري بوول: النظرية النحوية، ترجمة: مرتضى جواد باقر، المنظمة العربية للترجمة، ط1، لبنان، 2009.
4. عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، ط1، الدار البيضاء، 1985.
5. عطاء محمّد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسرائ، عمان الأردن.
6. مصطفى غلفان: اللسانيات العربيّة الحديثة، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، د ت.
7. نعوم تشومسكي: اللغة والعقل ترجمة: إبراهيم مشروح ومصطفى خلال، الملتقى، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 2018.